في الصراع القائم، وجزءاً لا يتجزأ من المعسكر المعادي للحقوق الفلسطينية ولقوى التحرر والتقدّم في البلاد العربية. ولمّا كان كل انتصار تحقّقه القوى العربية، بغض النظر عن طبيعته ودائرة تأثيره، من شأنه احداث بعض التغيير في موازين القوى لصالح القضايا العربية، فان انسجام الموقف الاميركي مع نفسه حتّم اتجاه اميركا الى معاداة قوى التحرر العربية، وحرمانها نشوة التمتّع بالانجازات والانتصارات. وهكذا أصبح الموقف الاميركي لا يقتصر، فقط، على دعم اسرائيل وتأمين بقائها، بل العمل، أيضاً، على تقويض قوة العرب الذاتية، وشرعية مطالبهم السياسية. وبسبب انقسام العرب وضعفهم النسبي في مواجهة التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، أصبح من الصعب على العرب تحقيق أهدافهم السياسية وتحرير وطنهم من قوى الاستعمار والاستغلال الاجنبية.

ولمّا كانت الفترة التي شهدت تجذّر التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي شهدت، أيضاً، تبلور اميركا كأهمّ قوة عسكرية، واقتصادية، وسياسية، في العالم، فان اميركا أصبحت تتحكّم في مفاتيح السلام في منطقة الشرق الاوسط. وممّا ساهم في تقوية النفوذ الاميركي في منطقة الشرق الاوسط استمرار الخلافات العربية، واتجاه بعض الانظمة الى الاعتماد على الحماية الاميركية، والقيام بالمتاجرة بالقضية والحقوق الفلسطينية. وبذلك أصبح من غير الممكن تحقيق حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية دون رضى ومشاركة الولايات المتحدة الاميركية، وهي مشاركة كان من غير الممكن ان تتحقق دون احداث تغيير نوعي ملموس في مواقف السياسة الاميركية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان اتجاه اميركا الى تبنّي سياسة تقوم على الانحياز لوجهة النظر الاسرائيلية ومعاداة وجهة النظر الفلسطينية كان ألغى، فعلياً، حاجة اميركا الى بدء حوار سياسي هادف مع أي من طرفي الصراع. وبسبب غياب الحوار مع الفلسطينيين فقدت اميركا، عملياً، القدرة على فهم جذور الصراع الحقيقية واستيعاب أسبابه الرئيسة. وفي ضوء العجز العربي عن اتخاذ المواقف والاجراءات المناسبة حيال العداء الاميركي، فقدت اميركا حافز التحرّك للاعتراف بالحقوق الفلسطينية وايجاد حل عادل للصراع العربي مع اسرائيل.

في العام ١٩٧٥، قام وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية حينئذٍ، هنري كيسنجر، باعطاء وعد لاسرائيل بعدم الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، قبل قيام المنظمة بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقبول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. ولقد كان ذلك الوعد جزءاً من صفقة سياسية ـ مالية ـ عسكرية لشراء قبول اسرائيل باتفاقية فك الاشتباك الثانية على الحدود المصرية. وهكذا فرض على الفلسطينيين، دون استشارتهم ودون معرفتهم، دفع جزء هامّ من ثمن اتفاقية سياسية جنى ثمارها الاسرائيليون ونظام حكم أنور السادات، واستهدفت تدعيم أمن اسرائيل، وتحييد مصر، وتعميق أسباب، وزيادة مسبّبات، التمزّق العربي. من ناحية أخرى، كان ذلك الوعد بمثابة مطالبة الفلسطينيين بتقديم أهمّ الاوراق التفاوضية، التي كانت في حوزتهم، دون مقابل، ودون مطالبة الاسرائيليين بتقديم تنازلات مشابهة، من شأنها الاعتراف بوجود الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية. وفي ضوء النجاح في عزل مصر، بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، وعجز بقية الدول العربية عن القيام بالردّ على التحدّيات الاسرائيلية ـ الاميركية، أصبح بامكان اسرائيل التمتّع بحرية أكبر في الاعتداء على الدول والشعوب العربية، ورفض مبادرات السلام الدولية؛ كما أصبح بمقدور اميركا ايجاد المزيد من الاعذار للتنصّل من مسؤولية التعرّف على وجهة النظر الفلسطينية، وتوظيف الجهود والامكانات المطلوبة لايجاد تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية.

في أواخر العام ١٩٨٧، جاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع